مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000–2019)

The attractiveness of the investment climate in Algeria for foreign direct investment (evaluation study for the period 2000-2019)

د. روشو عبد القادر
أستاذ محاضر (ب)
المركز الجامعي بتيسمسيلت
rouchou2@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2019/07/23 تاريخ القبول للنشر: 2019/10/16 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة تقييمية للجزائر خلال الفترة 2000-2019. وذلك من خلال جانبين الأول نظري ويخصص لبعض المفاهيم النظرية الأساسية كتحليل العلاقة بين مناخ الأعمال وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الخصوص. أما الجانب التطبيقي فقد خصص لاستعراض وتحليل وتقييم المجهود الجزائري في هذا الشأن، خاصة بعد أن استعادت الجزائر استقرارها الأمني والسياسي مع بداية الألفية الثالثة، وتم التركيز في هذا الشأن على التدابير المتخذة في المجال التحفيزي وكذا الإطار القانوني.

وخلصت الدراسة في جانبها النظري إلى أن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي متوقفة على مدى جاذبية المناخ الاستثماري للدولة المعنية. أما في جانبها التطبيقي والخاص بالجزائر فإن المناخ الاستثماري لايزال يكتنفه الغموض خاصة في الجانب التشريعي.

الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال، استثمار، تحفيز، الاستقرار، جاذبية.

التصنيف JEL: E22، F2.

Abstract : This research aims to show the importance of the investment climate for the attractiveness of foreign direct investment with an evaluative study of Algeria during the period 2000-2019. The first theoretical part is devoted to some theoretical concepts essential to analyze the relationship between the business climate and the flow of foreign direct investment in particular. The second part is devoted to practice in order to describe analyze and evaluate the efforts of Algeria in this area, especially after the security and political stability of payroll. Emphasis was placed on measures taken with regard to motivation and legislation.

The research concluded that on the theoretical side the operation of attracting foreign investment depends mainly on the degree of attractiveness of the investment climate of the country concerned. On the practical side with regard to Algeria, the investment climate remains unclear, especially from the point of view of legislation.

Key words: business climate, investments, motivation, stability, attractiveness.

JEL Classification: E22, F2.

مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أزمة المديونية لسنة 1982 تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية وركوداً في حركة الاقتراض الدولية، مما أدى إلى زيادة هائلة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي ويعزى هذا البروز للاستثمار الأجنبي المباشر إلى حقيقة مفادها أن العديد من الدول أصبحت أكثر إقبالاً على الاستثمارات الأجنبية، وتحول الانشغال من السماح أو عدم السماح لهذا النوع من الاستثمارات من الدخول إلى مختلف الدول إلى انشغال معاكس تماماً يتمثل في البحث عن أفضل السبيل لجذب رؤوس الأموال من هذا النوع.

ففي هذا السياق، وبالرغم من التحول الذي عرفته العديد من الدول النامية في توجهاتها من حالة رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حالة استقطابه وتشجيعه، إلا أن أكبر حجم من هذه الاستثمارات لا يزال متمركزاً في الدول المتقدمة، وما نصيب الدول النامية منها إلا القليل، ويرجع ذلك بالأساس إلى كون قرارات المستثمرين الأجانب تخضع إلى مجموعة كبيرة من العوامل مشكلة في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، فمفهوم هذا المناخ ينصرف إلى مجموعة القوانين والسياسات والهيئات المشرفة على العملية الاستثمارية بصيفة عامة، أي ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والأمنية والسياسية.

إن اختيار البلد المضيف من طرف المستثمر الأجنبي لا يقتصر على معرفة البيانات والإحصاءات والقوانين الصادرة في هذا البلد، وإنما تتم عملية الاختيار بناءا على عدة معايير تهدف كلها إلى قياس وتحديد طبيعة مناخ الاستثمار في البلد المضيف، وتكون صادرة في شكل دراسات ومنشورات تحتوي على عدة مؤشرات من طرف مراكز الأبحاث، وبعض الهيئات الدولية المتخصصة في هذا الشأن.

أما في الجزائر فإن المتتبع لسياسة معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه سيقف على ثلاثة مراحل أساسية، تتميز كل مرحلة عن الأخرى بمعطيات سياسة واقتصادية واجتماعية وتشريعية خاصة على النحو التالي:

– المرحلة الأولى بدأت من تاريخ الاستقلال (1962) إلى غاية نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي فترة تطبيق الجزائر للنظام الاشتراكي، حيث لم يفتح المجال لهذا النوع من الاستثمارات بحجة الآثار السلبية له كخلق التبعية والتدخل السياسي، وإضعاف المؤسسات المحلية وغيرها، علماً بأن تمويل المشاريع التنموية خلال هذه الفترة كان يقع على عاتق قطاع المحروقات.

– أما المرحلة الثانية فبدأت مع بداية التسعينيات حيث التوجه نحو اقتصاد السوق وبالمقابل شح في موارد المحروقات نتيجة انهيار أسعار البترول، مما زاد من عبئ المديونية الخارجية، وأمام انعدام مصادر التمويل المحلي اتجهت الجزائر نحو المؤسسات المالية الدولية قصد الحصول على قروض فكان لها ذلك مع صندوق النقد الدولي، الأمر الذي كلفها فاتورة اجتماعية جد مرتفعة (تزايد في معدلات البطالة خاصة).

– في حين كانت المرحلة الثالثة والأخيرة مع بداية الألفية الحالية حيث تميزت بتعافي الجزائر من الأزمات السابقة وذلك بفضل الاستقرار السياسي والأمني من جهة وكذا الانتعاش الذي عرفته أسواق البترول من جهة ثانية، فتحسنت بذلك معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري مما لعكس إيجاباً على تدعيم وتفعيل عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر، وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يعتبر المناخ الاستثماري السائد في الجزائر جذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000–2019؟

ويمكن أن تتبع هذه الإشكالية بأسئلة فرعية على النحو التالي :

– ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟

– ماذا نعني بالمناخ الاستثماري؟ وما سبل تحقيق جاذبيته؟

– ما هي مميزات المناخ الاستثماري في الجزائر؟

– ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وكيف يمكن تقييمه خلال فترة الدراسة ؟

أهداف الدراسة: في إطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة فإن هدف هذه الدراسة يتمحور حول:

– إبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالمناخ الاستثماري.

– تبيين واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة مع التركيز على التدابير المتخذة قصد جذب هذا النوع من الاستثمار.

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية وهي أن مناخ الأعمال السائد في أي بلد هو المتحكم في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليه، وأن الجزائر قد بذلت جهداً معتبراً في هذا المجال.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيه التحليل والتوصيف في معالجة الإطار النظري للدراسة، والمنهج الاستقرائي الذي تم من خلاله تحليل واستقراء المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي لمباشر في الجزائر خلال الفترة المعتمدة للدراسة.

خطة الدراسة: للإجابة عن إشكالية الموضوع وكذا الإلمام بأهم جوانبه فإننا سنعالجه من خلال المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المحور الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المحور الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مناخ الأعمال السائد خلال الفترة 2000-2019.

المحور الرابع: تقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

أولا: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

1- المفهوم

في كل الأحوال يبقى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن التدفقات الرأسمالية الخاصة مثل الاستثمار في المحفظة والقروض البنكية (فريد النجار، 2000، صفحة 24)، فمثلاً يعرفه"**فريد النجار**" كما يلي:"يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركة أو الدخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة". كما يعرف أيضاً على أنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها" (فريد النجار، 2000، صفحة 64).

أما صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى" كما ينظر إليها أيضاً على أنها الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها مما يبرر لهم حق الإدارة (قدي عبد المجيد، 2006، صفحة 251).

2- محددات المناخ الاستثماري المستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

نظرا للتوجه العالمي لأغلب الدول نحو اقتصاد السوق، فإن عملية الاستقطاب لأكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة بتوفر مناخ استثماري يشجع على ذلك، وفي هذا السياق فقد عرف البنك الدولي مناخ الاستثمار بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة.

وحسب **الإنكتاد** (Unctad)* فإن مناخ الاستثمار يعتمد على بعدين أساسيين وهما (باسم حمادي الحسين، 2014، صفحة 17):

البعد الأول: ويتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري وبالتي تشمل مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجانب التشريعي الذي يؤطر العملية الاستثمارية، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية.

أما البعد الثاني: فيتضمن مستوى دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية والجمركية والحوافز التمويلية كمنح القروض بفوائد منخفضة والإعانات المقدمة للاستثمار.

وفي كل الأحوال فإن هناك مجموعة من التدابير (محددات) التي تميز أي مناخ استثماري جاذب لهذا النوع من الاستثمارات وهي أساساً على النحو التالي:

1.2- التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية:

تشكل هذه التدابير جوهر المناخ الاستثماري والمحفز الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار وتتكون من:

1.1.2- الاستقرار السياسي: في كثير من الأحيان تتطلب عملية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فترة زمنية متوسطة أو طويلة وبالتالي يحرص المستثمر الأجنبي على التأكد من وجود استقرار سياسي وأمني. (عمر صقر، 2000-2001، صفحة 54).

2.1.2- العلاقات الاجتماعية والثقافية: وتتلخص خصوصاً في إمكانية دمج وبسهولة المستثمر الأجنبي في الوسط الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة، حيث على هذه الأخيرة توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع.

2.2- التدابير الخاصة بالسياسة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي:

إن المستثمر الأجنبي يكون شديد الحساسية لمختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل النمو، معدل التضخم، البطالة، سعر الصرف ...إلخ، وهذه العناصر هي أساس السياسة الاقتصادية الكلية.

1.2.2- فعالية السياسة الاقتصادية: تظهر فعالية السياسة الاقتصادية في تدعيم التوازنيين الداخلي والخارجي والتي تتمثل بالنسبة للمستثمر الأجنبي في مؤشرات نجاح سلطات الدولة المضيفة في قدرتها على تنفيذ إدارة الإصلاحات الاقتصادية اللازمة التي تمكن من ربحية الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية. (CLAUD derehme, 1992, p. 88).

2.2.2- سياسة تعزيز الانفتاح على العالم الخارجي: من المؤكد أن زيادة نسبة الانفتاح يؤدي إلى زيادة فرص التبادل التجاري وانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن التدابير التي تعزز هذا المسعى نذكر:

– تطوير وعصرنة الجهاز المصرفي وانفتاحه على الخارج بالسماح بتأسيس بنوك خاصة أو أجنبية.
– اتخاذ الإجراءات التي تساعد على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
– الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الموجودة أو تلك التي تضمن مصالح البلد المعني.
–تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تسهيلاً لعملية الاندماج المحاسبي والمالي للشركات الأجنبية.
– عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع الدولة الأم للمستثمرين الأجانب.

ثانيا: الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي للاستثمار الأجنبي المباشر

إضافة لما سبق ذكره، فإنه للعوامل التنظيمية والقانونية في أي بلددوراً أساسياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك على النحو التالي (شلغوم عميروش، 2017، صفحة 93):

1– النظام القانوني: في هذا الجانب يجب أن يشعر المستثمر الأجنبي في البلد المضيف بالأمان والحماية القانونية لاستثماره ولا يكون ذلك إلاباستقرار التشريع ووضوحه، وكذا العمل على إرساء مبدأ الشفافية والمساواة في كل الإجراءات الادارية،كما أن وجود هيئة عليا للإشراف على العملية الاستثمارية أمر في غاية الأهمية، إضافة إلى إنشاء ما يسمى بالشباك الوحيد أي جهة إدارية وحيدة يتعامل معها المستثمر.

2 – الإطار التنظيمي: في أغلب الدول التي تهتم بعملية الاستثمار تنص تشريعاتها على إنشاء هيئة تشرف على التخطيط والمرافقة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تقوم على الخصوص بـ:

– توزيع وتنظيم الاستثمارات الأجنبية على مجالات الاقتصاد المختلفة.

– تقديم يد المساعدة في الدراسات الأولية.

– الترويج لفرص الاستثمار من خلال توفير المعطيات والمؤشرات التي تخص اقتصاد البلد المضيف.

3. – الجانب التحفيزي: هذه الحوافز الهدف منها هو جلب وتشجيع المستثمر الأجنبي على توطيد مشاركته في البلد المضيف ومنها:

– الحوافز المالية كالإعفاءات الجمركية للواردات التي تدخل في انطلاقة المشروع.

– تخفيضات وإعفاءات من الضرائب حسب طبيعة المشروع.

– الحوافز التمويلية كمنح قروض بفوائد منخفضة لتمويل مشاريع المستثمر الأجنبي وتمكينه من العملة الصعبة قصد اقتناء المعدات واللوازم.

– الحرص على أن تكون حزمة الحوافز المشكلة لسياسة دعم الاستثمار الأجنبي مكملة لتلك الخاصة بالاستثمار المحلي وليست منافسة لها، إن التدابير السابقة وبكل أنواعها مجتمعة تساهم في تحسين المناخ الاستثماري قصد جلب رأس المال الأجنبي والاستفادة منه.

ثالثا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال مناخ الاستثمار السائد خلال الفترة 2000–2019.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً، ذلك أنه يعتمد فيما يقارب 97 % من مداخله على قطاع المحروقات (بترول–غاز)، ونتيجة لهذا الوضع فإن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي كان سببها انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري(HAMADA tahar, juin 2004, p. 69) ، حيث قلت مصادر التمويل وارتفعت معدلات البطالة وزاد عبئ

المديونية الخارجية،مما جعل الجزائر تدخل مرحلة جديدة تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية، والتي جسدت عملياً انتهاء النظام الاشتراكي الذي ساد منذ الاستقلال إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ومنه ومع بداية التسعينيات شرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات اقتصادية شملت كل الميادين ومنها ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر والذي أعطي له اهتمام خاص حيث اتخذت الإجراءات التالية:

1- التأطير القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي كانت ترمي في مجملها إلى تشجيع وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

1.1- قانون النقد والقرض: (القانون 10/90 ، 1990) هذا القانون والذي صدر سنة 1990، لم يكن موجهاً في الأساس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما كان يخص السياسة النقدية بالدرجة الأولى، ولكنه تضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومنها:

- المساواة (والحرية) في الاستثمار بين المقيمين وغير المقيمين فيما يتعلق بتجسيد المشاريع الاستثمارية بصفة عامة.
- التخلي عن شروط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات والخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
- المساواة بين القطاع العام والخاص والمستثمر الأجنبي والمحلي.

2.1- المرسوم التشريعي لسنة 1993والمتعلق بترقية الاستثمار (المرسوم التشريعي رقم 12/93، 1993) حيث أكد على مايلي:

- تبسيط وتسهيل عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات الإدارية في حالة طلب الموافقة على ملف الاستثمار.
- تقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.
- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال.
- انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
- إنشاء هيئة (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات) كجهاز إداري مكلف بمتابعة ملف الاستثمار في الجزائر.

3.1- الأمر المتعلق بتطوير الاستثمارات لسنة 2001 (الأمر رقم 01-03): صدر هذا الأمر قصد مسايرة المستجدات على المستوى الاقتصادي، بحيث أعاد النظر في كثير من أحكام المرسوم الصادر سنة 1993 السابق الذكر، حيث أكد على توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة جزئية أو كلية، كما أكد هذا الأمر أيضاً على ضرورة استقرار التشريع الخاص بالعملية الاستثمارية ككل.

وبناءا على هذا الأمر أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار ومنها على الخصوص:

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، من مهامها التعريف بفرص الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء من خلال استقبالهم وتوجيههم.

– الشباك الوحيد، هو مكتب موجود على مستوى كل ولاية يضم ممثلين عن كل الهيئات والادارات والمصالح التي لها علاقة بالاستثمار، الهدف منه هو تسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لاعتماد المشروع الاستثماري.

4.1.أما الأمر **الصادر سنة 2006** (الأمر رقم: 06-08 ، 2006)فقد جاء معدلاً ومتمماً للأمر الصادر سنة 2001 وأهم ماجاء فيه:

– تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على طلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة فقط.

– تخضع المزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلى التفاوض بينهم وبين الوكالة.

– إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير الاستثمار يرأسه السيد رئيس الحكومة ومن مهامه إعداد السياسات الكاملة لترقية الاستثمار وتطويره.

5.1– يتعلق الأمر هنا بآخر نص تشريعي يخص الاستثمار **وهو القانون قم 16–09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار (القانون رقم: 16-09 ، 2016)، والذي ألغى أحكام الأمر 01-03 السابق الذكر إلا ماتعلق منه بمضمون المادة 35 من هذا القانون، أي عدم المساس بالحقوق المكتسبة من طرف المستثمر في إطار الأمر 01-03 السالف الذكر.

يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى توضيح الرؤية في مجال الاستثمار وذلك بالتركيز على توفير المناخ المساعد على جذب وإنجاز المشاريع الاستثمارية، حيث تضمن المحاور الأساسية التالية:

**1.5.1– تنظيم الامتيازات والتحفيزات على ثلاثة مستويات وهي:

– المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة).
– المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز (صناعة، فلاحة وسياحة) أو تلك المنشئة لمناصب الشغل.
– المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني.

2.5.1– كما تضمن هذا القانون أيضا إلغاء الإجراءات المعمول بها سابقا(التي توصف بالثقل والبيروقراطية) وتعويضها بوثيقة واحدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات.

3.5.1– أيضا تم بموجب هذا القانون إعادة النظر في مهام وصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وكذا إعادة هيكلة أيضا المجلس الوطني للاستثمار باعتبارهما الهيئتان المسؤولتان عن العملية الاستثمارية بشكل عام في الجزائر.

2– تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر: حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تطور بالزيادة في أهم القطاعات الاقتصادية (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمرات).

فقطاع الصناعة استحوذ على أكبر قدر من هذه الاستثمارات بقيمة 1.613.708 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 وهو ما يعادل 55,68 % من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنتيجة تمكن هذا القطاع من خلق ما يعادل 63928 منصب شغل، وفي المرتبة الثانية قطاع السياحة بمبلغ قدر بـ 462619 مليون دينار و 14080 منصب شغل.

ولتوضيح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 نقدم الجدول والمنحى التاليين:

الجدول رقم (01): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى2018.الوحدة (مليار دولار).

السنوات	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	0.2
2001	1.1
2002	1.0
2003	0.6
2004	0.8
2005	1.0
2006	1.7
2007	1.6
2008	2.5
2009	2.7
2010	2.3
2011	2.5
2012	1.5
2013	1.6
2014	0.7
2015	-0.5
2016	1.5
2017	1.2
إلى غاية نهاية الثلاثي الأول من سنة 2018.	0,3

المصدر:1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات . - تقرير الندوة الأممية للتجارة والاستثمار لسنة .2017

2-Banque mondiale ,Rapport de suivie de la situation économique de l'Algerie, Printemps 2017.

3-La banque d'Algerie, Buletin monétaire et financier, premier trimestre 2018.

الشكل رقم01 : تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

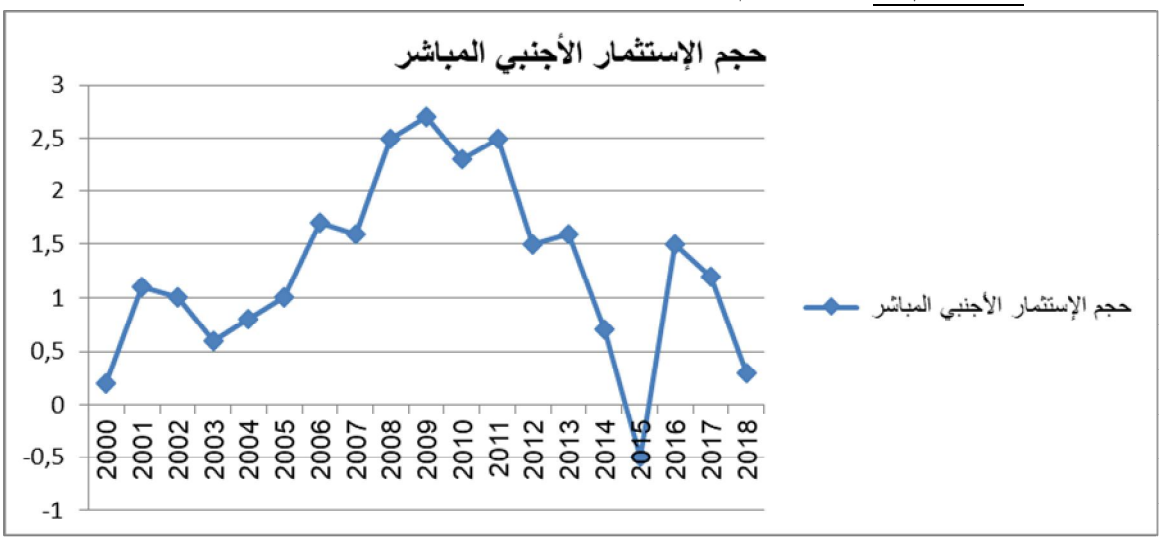

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 01 أعلاه.

يلاحظ من المعطيات أعلاه، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2003، وجود تذبذب في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن 0.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.1مليار دولار سنة 2001، وهذا تزامنا مع تطبيق أحكام الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمارات، والذي كرس سياسة الانفتاح في مجال الاستثمار ات الأجنبية بعدما كان هذا الأمر حكرا على الدولة أو أحد فروعها فقط، ثم انخفض هذا الحجم إلى مستوى 0.6 مليار دولار سنة 2003 ، بفعل اصطدام الكثير من المستثمرين الأجانب باجراءات إدارية ثقيلة لكن إبتداءاً من سنة 2006 سجل هذا الحجم زيادات واضحة من سنة إلى أخرى حيث بلغت أقصاها 2.7 مليار دولار سنة 2009، وهذا راجع إلى تحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر والناتج عن الاستقرار الأمني والسياسي في البلد، يضاف إلى هذا صدور قانون الاستثمار بصيغته الجديدة (قانون رقم06-08) لسنة 2006، والذي تضمن المزيد من الامتيازات لفائدة المستثمر الأجنبي. غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرف انخفاضا ملفتا سنة 2010، وهذا بسبب تطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والصادر بموجب الأمر 01/09 المؤرخ في 2009/07/22 الذي جاء بقاعدة 51% للطرف الوطني و49% للطرف الاجنبي فيمايخص الاستثمارات المشتركة.

مع الاشارة هنا الى أن أهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة هي قطاع الاتصالات(شركة اوراسكوم المصرية) سنة2001، والشركة الكويتية للاتصالات سنة 2004، واستثمارات فرنسية خارج قطاع المحروقات (من خلال شركة Danone)، إستثمارات أمريكية في قطاع الكمياء والصيدلة (من خلال شركة Pfiser)، إضافة الى دولة الهند في قطاع الحديد والصلب (من خلال شركة Ispat). ورغم هذا تبقى الاستثمارات في قطاع المحروقات تشكل نسبة تفوق الـ 80%، من حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة ممثلة في عدة شركات منها: Anadarko,lasmo,Mearsk oil,First galery,Petroleums LTD,Talismane BHP. (شلغوم محند عميروش، 2012، صفحة 246).

ومما سبق يتضح أن قطاعات مثل الفلاحة، السياحة، النقل والبنوك لازالت بعيدة عن استقطاب المستثمر الأجنبي بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم في المجال الاستثماري.

لكن بدءاً من سنة 2012، بدأ حجم الاستثمارات الأجنبة في التراجع بشكل واضح فمن قيمة 1.5 مليار دولار خلال هذه السنة إلى -0.5 مليار دولار سنة 2015 (كأدنى قيمة)، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بدءا من

السداسي الثاني لسنة 2014، الأمر الذي انعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وبالتالي إعطاء صورة سلبية عن عملية الاستثمار في الجزائر لدى المستثمر الأجنبي، وبداية من سنة 2016 وبالموازاة مع تطبيق القانون 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار، عرف حجم الاستثمار الاجنبي ارتفاعا طفيفا حيث بلغ 1.5 مليار دولار نتيجة تضمن هذا القانون للمزيد من الامتيازات إضافة الى الاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر خلال هذه الفترة. في حين سجلت سنة 2017 ماقيمته 1.2 مليار دولار وهي بداية تراجع أخرى وقد يكون السبب هنا هو أيضا القاعدة الاستثمارية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في 51%، 49%. وفي كل الأحوال فإن مستوى حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال فترة الدراسة يسجل ضمن تحسن التدفقات الاستثمارية نحو الشمال الإفريقي والتي ارتفعت ب 11 % مسجلة 47,14 مليار دولار سنة 2016، حيث شكلت نسبة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو مصر نسبة هامة في هذا الحجم بلغت 17 % أي ما يعادل 8,1 مليار دولار وكانت سببها اكتشاف شركات أجنبية لاحتياطات غازية كبيرة بهذا البلد.

رابعا: تقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

في إطار الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر قصد الرفع من مستوى الجاذبية للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، سنحاول من خلال هذا المحور معرفة مدى فعالية هذه السياسات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، من خلال حجم هذه الاستثمارات المستقطبة، والتي وضعت الجزائر في تصنيفات ومراتب دولية متخلفة تصدرها مؤسسات مختصة لتقييم مدى جاذبية مناخها الاستثماري، من خلال ما يسمى بمؤشرات المناخ الاستثماري.

1- مؤشرات النوعية لتقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1.1- مؤشر الحرية الاقتصادية: الجدول الموالي يبين درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر:

الجدول رقم (02): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2019/2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدرجة*	55.7	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الرتبة الدولية	102	107	105	132	140	145	146	157	154	172	171	171
الرتبة الإقليمية	13	14	13	14	15	14	14	14	13	14	14	14

* من80إلى100حر // 70-79.9 معظمها حرة // 60-69.9 معتدلة الحرية // 50-59.9 معظمهم غير حرة // 0-49.9 مكبوت.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات الموقع: https://www.heritage.org/index/download

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن الجزائر تميزت بحرية اقتصادية ضعيفة خلال السنوات الأولى من 2008 إلى 2016، ثم انخفضت في السنوات الأخيرة إلى حرية اقتصادية منعدمة، إذ أن درجة المؤشر تراوحت ما بين 44.7-56.9 من 100. كما نلاحظ

أن مرتبتها كانت دائما فوق الرتبة 100 خلال الفترة المعنية، خاصة السنوات الأخيرة كانت في مراتب متأخرة حيث بلغت المرتبة 171 من بين 180 دولة، وهذا دليل على تراجع المناخ الاستثماري في الجزائر وعدم جاذبيته للاستثمارات الأجنبية.

فحسب تقرير الحرية الاقتصادية لسنة 2019، تبلغ درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية 46.2 نقطة من 100 نقطة، مما يجعلها في درجة المكبوت (منعدمة الحرية) في الرتبة 171 في مؤشر 2019، حيث ارتفعت مجموع نقاطها بمقدار 1.5 نقطة. وإذا ما قرناها مع الدول الإفريقية المجاورة لها نجد أن المغرب احتل المرتبة 75 بدرجة 62.9 نقطة، ثم تونس في الرتبة 125 بدرجة 55.4 نقطة، ثم مصر في الرتبة 144 بدرجة 52.5 نقطة .وقد احتلت الجزائر المرتبة 14 عربيا من بين 14 دولة تم تقييمها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

2.1– مؤشر التنافسية العالمية: ويتم التدليل على مستوى التنافسية من خلال الجدول المالي:

الجدول رقم (03): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004-2018

السنوات	2004 2005	2005 2006	2006 2007	2007 2008	2008 2009	2009 2010	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017	2017 2018
ترتيب	71	82	77	76	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86
عـــــدد الدول	104	117	125	131	135	133	139	142	144	148	144	140	138	137
الدرجة*	3.67	3.9	3.9	3.98	3.71	3.95	3.96	3.96	3.72	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1

* 1–› 7 (كلما اقترب إلى 1 دل على الوضع السيئ وكلما اقترب من 7 دل على الوضع الجيد).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات موقع المنتدى الاقتصادي العالمي: https://www.weforum.org/reports

– تقرير مؤشر الإدارة الرشيدة 2004 . – تقرير الاستثمار العالمي 2006 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الجزائر خلال السنوات الأولى من 2004 إلى 2013 تميزت بقدرة تنافسية ضعيفة جدا حيث تراوحت درجتها بين 3.67 و3.98 نقطة من 7، ثم تحسنت في السنوات الأخيرة بنسبة طفيفة إذ ارتفعت درجة المؤشر إلى4.1 نقطة.

وحسب مؤشر التنافسية لسنة 2018/2017، نلاحظ اختلاف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالمغرب مثلا، حيث احتلت الجزائر المرتبة 86 من بين 137 دولة بقيمة 4.1 نقطة، بينما جاءت المغرب في المرتبة 71 بقيمة 4.2 نقطة، وبالتالي الاقتصاد المغربي أكثر تنافسية عالميا من الجزائر، إلا أنها كانت أكثر تنافسية عن كل من جارتها تونس التي جاءت في المرتبة 95 بقيمة 3.9 نقطة، ومصر التي جاءت في الترتيب 100 بدرجة 3.9 نقطة لهذه الفترة، وهذا راجع للأوضاع العامة السائدة في هذين البلدين.

وحسب آخر مقال عن مناخ الاستثمار في الجزائر في المنتدى الاقتصادي العالمي (رابح ارزقي ، 2019)، فإنه لا تزال معظم الشركات والبنوك الكبرى في أيدي الدولة، علاوة على ذلك فإن التدابير الرامية إلى تشجيع المزيد من المنافسة ووضع إطار لمكافحة الاحتكار هي في مهدها، وقد تميز النظام القانوني والقضائي المصاحب لها بالضعف.

3.1– مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية): يوضح الجدول الموالي تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في الفترة 2012-2018، وقد أدرجت الجزائر في هذا المؤشر منذ سنة 2003.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر للفترة 2012-2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة*	34	36	36	36	34	33	35
الترتيب	105	94	100	88	108	112	105
عدد دول	174	175	174	167	176	180	180

* من0 إلى 100 (حيث 0 فاسد للغاية و 100 نظيف للغاية).

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على بيانات منظمة الشفافية العالمية الموقع: https://www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه، نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوح بين 33 و 36 نقطة من 100، خلال السنوات 2012 إلى 2018، وهذا يدل على أن الجزائر من الدول ذات المعدلات العالية للفساد حسب رأي المنظمات الدولية، حيث يعتبر الفساد من العقبات ذات الأهمية في الجزائر لإعاقة ممارسة الأعمال. واحتلت مراتب تفوق الرتبة 100 في أغلب سنوات هذه الفترة مما يعني أنها في مجموعة البلدان المتأخرة، ماعدا سنة 2013 و 2015 جاءت في المرتبة 94 و 88 علي التوالي.

وحسب تقرير المؤشر لسنة 2018، جاءت الجزائر مع مصر في نفس المرتبة 105 من بين 180 دولة، ونفس الدرجة 35 نقطة، وقد سبقتهما المغرب وتونس التي جاءتا في نفس المرتبة 73 ونفس الدرجة 43 نقطة، مما يعني أن المغرب وتونس أقل انتشارا للفساد وأكثر شفافية من الجزائر ومصر.

ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر نجد أنها تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال ما يجعلها أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المجاورة.

4.1- مؤشر سهولة أداء الأعمال: يتضح هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	50.69	45.72	47.76	46.71	49.65
الترتيب	154	163	156	166	157
عدد الدول	189	189	190	190	190

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي من الموقع:

http://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في مؤشر سهولة أداء الأعمال، إلا أنه انخفض في السنوات الأخيرة عن سنة 2015 التي كانت فيها قيمة المؤشر 50.69 نقطة، ثم بعد ذلك بقي المؤشر يتراوح بين 45.72 و 49.65 من 100 وهي قيمة ضعيفة تفسر صعوبة أداء الأعمال في الجزائر.

كسبت الجزائر سبع نقاط بارتقائها إلى المرتبة الـ 156 برصيد 47.76 نقاط من 100، بعد أن احتلت المرتبة 163 في طبعة 2016 من هذا التصنيف العالمي الذي يقوم بتقييم مدقق للإطار القانوني المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 190 اقتصادا من

خلال تقييم الظروف التي يمكنها إطلاق نشاطاتها فيها والاستفادة من الكهرباء والقروض أو تسديد الضرائب، وكانت الجزائر قد وقعت سنة 2014 اتفاق مساعدة تقنية ترمي إلى تحسين وضعية الجزائر في هذا التصنيف. و في إطار هذا الجهود أنشأت الجزائر أيضا لجنة مخصصة لتحسين مناخ الأعمال. وفي طبعة 2017 احتفظت زيلندا الجديدة بالمرتبة الأولى متبوعة بسنغافورة و الدنمارك فيما تراجعت الولايات المتحدة إلى المرتبة الثامنة بعد أن احتلت المرتبة السابعة في طبعة 2016. توجد ليبيا و اريتريا و الصومال في مؤخرة هذا الترتيب.

احتلت الجزائر المرتبة 157 عالميا من 190 دولة لسنة 2019، بعد ما صنفت في المرتبة 166 من 190 دولة سنة 2018 ،بالرغم من هذا التحسن لا ننكر أن الجزائر مازالت متأخرة نسبيا من حيث جاهزية البيئة الاستثمارية لاستقطاب الأجانب مقارنة ببقية دول العالم خاصة العربية منها.

فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019. جاء ترتيب الإمارات العربية المتحدة في المركز الحادي عشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واحتلت بذلك المرتبة الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تلتها المغرب 60 والبحرين 62،كان بين الاقتصاديات الكبيرة الأخرى في المنطقة الجزائر التي احتلت المركز 157 ومصر 120 وإيران 28 والمملكة العربية السعودية 92 وتونس 80.و مع استمرار عدم الاستقرار السياسي شغلت سوريا 179 وليبيا 186 واليمن 187 أدنى مراتب التصنيف في المنطقة.

5.1– مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار: لتوضيح مستوى هذا المؤشر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الأداء في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر للفترة 2014-2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	24.1	33.9	34.2	35	34
الترتيب الدولي/109	82	87	87	87	86
الأداء في المجموعات الثلاث					
العوامل الخارجية الإيجابية	6.0	18.6	19.4	18	18
العوامل الكامنة	35.9	37.7	38.3	42	38
المتطلبات الأساسية	41.6	45.8	45.1	47	46

المصـــدر: مـــن إعـــداد الباحـــث بنـــاء علـــى بيانـــات تقـــارير منـــاخ الاســـتثمار في الـــدول العربيـــة لســـنوات: 2015،2016،2017،2018. الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات http://dhaman.net

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للجزائر تحسن بنسبة طفيفة في السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2014، وبالرغم من هذا التحسن يبقى في مستوى جاذبية ضعيفة خاصة وأنه انخفض في سنة 2018 حيث سجل فيها المؤشر 34 درجة واحتل فيها المرتب 86 من بين 109 دولة، مقارنة بسنة 2017 التي سجلت فيها المؤشر أحسن قيمة له خلال هذه الفترة قدرت بـ 35 درجة من 100، لكنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب لجاذبية الاستثمارات الأجنبية، خاصة إذا ما قارناها ببعض الدولة العربية كالمغرب وهو أكبر منافس للجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث حل في المرتبة 69 بدرجة 42، وأما تونس فقد حلت في المرتبة 71 بدرجة 41، ومصر جاءت في المرتبة 75 بدرجة 9، وبالتالي فان المناخ الاستثماري للدول العربية المجاورة كان أكثر جاذبية من مناخ الجزائر.

وكان أحسن أداء في المجموعات الثلاثة للجزائر هو مجموعة المتطلبات الأساسية الذي يضم أربعة مؤشرات هي مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر بيئة المؤسسة وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال وحسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2018، فقد تميزت دول المغرب العربي بتحسن على صعيد الأداء في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي تلتها بفارق ضئيل دول الخليج العربي.

أما عن أدائها في مجموعة العوامل الخارجية فتميزت بالأداء الضعيف جدا، وهو ما يفسر عدم اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة عدم امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي، فحسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2018 يظهر تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربيين في مؤشر اقتصاد التكتل، وضعف أداء المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم تكنولوجي مقارنة بالمتوسط العالمي.

2- التدابير المتخذة قصد تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر: بداية وفي سياق المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 توقع للمعطيات الاقتصادية الكلية التالية (لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، 2018):

- أن يبلغ الناتج المحلي الخام حجم 20892 مليار دينار.
- معدل النمو4%، معدل النمو خارج المحروقات 4.2%.
- معدل التضخم 5.5 % ، معدل البطالة 11.1 %.
- الديون الخارجية للجزائر في حدود 03 مليار دولار.
- احتياطات الصرف في حدود 84.6 مليار دولار مع نهاية 2018.

أما عن القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار فهي كما يلي:
الصناعة، السياحة، الفلاحة، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

في حين تتوزع المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة جغرافياً على منطقتين (الشمال والجنوب) ومن حيث إنجاز المشروع على مرحلتين: مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال.

1.2- المشاريع المنجزة في الشمال وتقسم إلى:

1.1.2- مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل في إنجاز المشروع مباشرة، وأيضاً الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لنفس السلع.
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية بعوض على كل المكتسبات العقارية التي تتم في الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري وحقوق الامتياز على الأملاك المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- التخفيض بنسبة 90% من الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشاريع.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار بداية من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

2.1.2– مرحلة الاستغلال

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المستحدثة لمائة (100) منصب شغل، لتداءاً من بدأ النشاط وبعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية وبطلب من المستثمر.

– تخفيض نسبة 50%من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2.2– الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة (القانون رقم: 16-09 ، 2016):

1.2.2- مرحلة الإنجاز

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل في إنجاز المشروع.

– الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري وحقوق الامتياز على الأملاك المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

– التكفل الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

– التخفيض من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية وذلك كما يلي:

– بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة 10 سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة الدولة.

– بالدينار الرمزي للمتر المربع الواحد (م^2) لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ أتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2.2.2– مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

– تخفيض نسبة 50% من الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

تسهيلات بنكية في مجال التمويل وتتضمن:

– تخفيض نسبة الفوائد المطبقة على القروض الموجهة للاستثمارات.

– تخفيض في هذه النسبة بمقدار 2% وقد تصل إلى 4،5% بالنسبة للمشاريع السياحية في الجنوب.

الخاتمة : في نهاية هذا الموضوع وبعد أن استعراضنا علاقة المناخ الاستثماري باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حاولنا إجراء عملية إسقاط للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها على الواقع الجزائري للفترة الممتدة من 2000 إلى 2019. وعليه فإن الفرضية الأساسية التي انطلقنا منها في معالجة هذا الموضوع تعتبر محققة إلى حد بعيد، خاصة في الشق النظري، غير أن واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يرقى إلى المستوى المأمول وهذا ما يجعل الجزء الثاني من الفرضية غير محقق بشكل واضح، وعليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولا: على المستوى النظري

– إن عملية استقطاب رأس المال الأجنبي تتوقف على مدى جاذبية المناخ الاستثماري الذي ستنجز في إطاره هذه الاستثمارات.

– على الدولة المضيفة إيجاد الصيغة الأمثل في تفاوضها مع المستثمر الأجنبي (دفتر الشروط)، بحيث من جهة تلبي احتياجات وتطلعات هذا الأخير، ومن جهة ثانية تحافظ على مركزها كطرف يريد تحقيق جملة من الأهداف (تشغيل، نمو اقتصادي ...إلخ) من هذه العملية.

ثانيا: على المستوى التطبيقي (حالة الجزائر)

– يؤثر التشريع المعتمد في مجال الاستثمار على جاذبية المناخ الاستثماري وبالتبعية على حجم التدفقات الاستثمارية خاصة الأجنبية منها، فالأمر 01-03 فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي في حين الأمر 09-01 المتضمن لقاعدة 51 % مقابل 49% نتج عنه تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– ضرورة توحيد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار(قوانين المالية، قوانين الاستثمار) في قانون واحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار.

– عدا قطاع المحروقات لازالت القطاعات الاقتصادية الأخرى بعيدة عن استقطاب المستثمر الأجنبي نتيجة عدم استقرار التشريعات وسيطرة البيروقراطية الادارية على العملية الاستثمارية، وهذا رغم استحداث الشباك الوحيد بموجب الامر 01-03.

– عدم شفافية مناخ الأعمال في الجزائر لا يساعد المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرار توطين استثماره في البلد.

– ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعله يتميز بنوع من الهشاشة وعدم الاستقرار خاصة منذ سنة 2014، وهذا ما انعكس سلباً على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد.

التوصيات:

– ضرورة مباشرة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية قصد تعزيز مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص أمام جميع المستثمرين، وإزالة كل أشكال البيروقراطية.

– إعادة النظر في كيفية تطبيق قاعدة (49% مقابل 51%)، واقتصارها على قطاعات استراتيجية معينة.

المراجع:

1. الأمر رقم 01-03 . (بلا تاريخ). المؤرخ في 2001/08/20 يتعلق بتطوير الاستثمارات . *الجريدة الرسمية* ، رقم: 47.
2. الأمر رقم: 06-08 . (2006). المؤرخ في 2006/07/15 المعدل والمتمم للامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات. *الجريدة الرسمية*، رقم:47.
3. القانون 10/90 . (1990). المؤرخ في 1990/04/14 يتعلق بالنقد والقرض. *الجريدة الرسمية*، عدد:16.
4. القانون رقم: 16-09 . (2016). المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمارات . *الجريدة الرسمية*، رقم : 46.
5. المرسوم التشريعي رقم 12/93. (1993). مؤرخ في 1993/10/05 يتعلق بترقية الاستثمار. *الجريدة الرسمية*، رقم:64.
6. *الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمرات*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من WWW.ANDI.ORG.DZ
7. باسم حمادي الحسين. (2014). *الاستثمار الأجنبي المباشر، عقود التراخيص النفطية وأثرها في التنمية الاقتصادية*. منشورات الحلبي الحقوقية.
8. رابح ارزقي . (11 04، 2019). *كيف يمكن للجزائر تعزيز اقتصادها المنتدى الاقتصادي العالمى*. تم الاسترداد من https://www.weforum.org/agenda/2019/04/how-to-liberate-algeria-s-economy
9. شلغوم عميروش. (2017). فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، عدد1،مجلد 3 . *مجلة البشائر الاقتصادية*(3)، 37.
10. شلغوم محند عميروش. (2012). *دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*. لبنان: مكتبة حسين العصرية.
11. عمر صقر. (2000-2001). العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة. *الدار الجامعية*.
12. فريد النجار. (2000). *الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي*. مصر: مؤسسة شباب الجامع.
13. قدي عبد المجيد. (2006). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية* (الإصدار 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني. (2018). *تقرير مشروع المالية* . الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. CLAUD derehme. (1992). *stratigies commérciales et téchniques internationales*. paris: Ed : organisation .
2. HAMADA tahar. (juin 2004). Crise et transition à l'economie de marché en Algerie . *revue de sceinces humaines n°21*.